الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوي الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكري ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى في مواجهة التحديات الدولية المستقبلية

ورقة مقدمة من

د. أحمد شيحة

لا شك أن السنوات القليلة القادمة ستشهد تغيرات جذريه فى العلاقات الإقتصادية بين دول العالم بعد تطبيق بنود ما تم وما سيتم التوقيع عليه من إتفاقيات دولية بين الدول وبعضها سواء فى إطار ما يسمى بالشراكة أو لتحرير التجارة البينية بين دول العالم فى إطار إتفاقية (الجات).

وعلى ضوء ذلك فإن الإستعداد لمواجهة هذة المتغيرات يستوجب تسخير كل القوى المادية والبشرية للدولة مع إنتهاج أساليب غير تقليدية سواء فى مجال نقل التكنولوجيا من الخارج إلى مصر أو فى مجال إنشاء المشروعات العملاقة التى من شأنها أن ترتقى بمستوى الخدمات إلى أقصى درجة لتسهم فى دعم الإقتصاد القومى وذلك لمواجهة الآثار المتوقعة من جراء تطبيق بنود هذة الإتفاقيات وبعد أن تصبح حقيقة واقعة بما لها وما عليها.

وقبل البدء فى مراجعة هذا الأمر فإنة يجب التأكيد على حقائق ثابتة وملموسة وهِي أن مصر الآن تتمتع بمكانة عالية لدى المجتمع الدولى سواء سياسياً أو إقتصادياً خلال فترة حكم الرئيس مبارك خصوصاً بعد الإصلاحات الإقتصادية التى طبقتها الحكومة وشهد بها العالم أجمع بمؤسساتة المالية وبيوتة الإقتصادية ، وهذا ما يؤهلها إلى تبوء مكانة مميزة بين دول العالم .

وعلية فإن الدولة مطالبة بأن تنتهج سبلاً مختلفة تكفل حل المشاكل الإقتصادية المتبقية بمعدلات زمنية عالية كى تواكب التغيرات الإقتصادية المضطردة فى مواجهة التكتلات الإقتصادية العالمية المختلفة .

ومن الموضوعات الهامة والتى تخدم الإقتصاد القومى بصورة إيجابية مؤثرة :

● تجويد مستوى الخدمات العامة من خلال بنية أساسية عالية المستوى ورفع كفاءةخدمات الإتصال والكهرباء إلخ .....

● الإرتقاء بمستوى الأداء فى شركات قطاع الأعمال لتصل بمستوى الإنتاج والجودة إلى ما يؤهلها لأن تنافس وتقف بصلابة أمام الغزو القادم للمنتجات الأجنبية إلى السوق المصرية والتى ستكون مفتوحة أمامها بدون أى عوائق جمركية أو حماية للإنتاج الوطنى.

فهذه الشركات هى قلعة للصناعة الوطنية المصرية أدت دوراً تاريخياً ومازالت تؤدى ولكنها لم تحظى بالعناية السليمة والواجب حتى الآن للإرتقاء بها سواء إدارياً أو فنياً إن الأمر يستدعى حل مشاكل هذه الشركات وإصلاح الهياكل التمويلية لها بمعدلات أسرع مما هو ما يدعو إلى تنويع أساليب الإصلاح وتطبيق أسرعها على هذه الشركات سواء بالتأجير للقطاع الخاص أو بالبيع بعد إصلاح الهيكل التمويلى أو بالإحلال والتجديد حسب ظروف كل وحدة إنتاجية. مع الأخذ فى الإعتبار مراجعة القوانين التى تحكم إدارة هذه الشركات وتنقيتها من كل الشوائب التى تعوق إنطلاقها أو قد تعوق مسار الخصخصة.

● أن تنظر الدولة إلى موضوع التصدير على إنه أهم الأمور التى تحسم العلاقة الإقتصادية بين الدول المختلفة وأحسب أن ما قد أبداه الرئيس حسنى مبارك من إهتمام بهذا الأمر كاف لأن تسخر الجهود لدفع العجلة التصديرية إلى الأمام وما يتبع ذلك من وجوب إتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لحل ما تبقى من مشاكل أمام المصدرين مع الأخذ فى الإعتبار ضرورة وضع حوافز مادية وأدبية لهؤلاء المصدرين حذوا بما أخذت به دولاً كثيره سبقتنا فى هذا المجال.

● النظر فى خفض الأعباء الضريبية على المواطن المصرى عموماً وعلى المنتجين والشركات بعد أن تحملوا الكثير فى سبيل إصلاح الإقتصاد القومى خلال السنوات الماضية بكل نفس راضية .

● تعظيم دور الإستثمار فى المرحلة القادمة فهو دور فعال وحيوى إلى أبعد الحدود فبدون إستثمار لا يمكن إستكمال مسيرة التنمية أو تقليل الأثار السلبية للبطالة على الإقتصاد المصرى وفى هذا الشأن لابد أن تضاعف الدولة تشجيعها للمشتثمر المصرى والأجنبى وتقديم أقصى ما يمكن من تسهيلات وبالرغم من إنة قد بدء بالفعل تشجيع المستثمرين المصريين بصورة أكثر فاعلية بأن قدمت لهم الدولة الأراضى لإقامة المصانع مجاناً فى حالات الغزو الصناعى لصعيد مصر ، فأن ذلك أيضاً يستوجب إعادة النظر بصورة عامة فى أسعار الخدمات والطاقة لهذه المشروعات كى يستطيع هؤلاء المستثمرون أن ينافسوا بأسعار وجودة منتجاتهم سواء فى الأسواق المحلية أو الدولية.

● إختصار عدد القوانين التى تحكم مختلف أوجة النشاط فى مصر وكذا تبسيط الإجراءات فى كافة شئون المواطنين.

● محاربة البيروقراطية فى الأجهزة الحكومية المختلفة وتبسيط الإجراءات فى شتئ جوانب العمل وتنقية القوانين القديمة من البنود التى تعوق حركة العمل لتتوائم مع الحركة السريعة للإحداث الدولية.

● المضى بخطى ثابتة إلى إستخدام أساليب غير تقليدية للإستثمار فلا حرج أن تتجة الحكومة إلى إعطاء حقوق أمتياز لشركات عالمية عملاقة لإقامة مشروعات قومية كبيرة دون اللجوء إلى الإقتراض لإقامة هذه المشروعات وتكبل ميزانية الدولة لمبالغ طائلة وفوائدها.

مثال لذلك :-

فإنة يمكن أن يتصور طرح مشروع لإنشاء طريق سريع بمواصفات عالمية يربط بين شمال البلاد عند منطقة الإسكندرية وجنوب الوادى حتى مدينة أسوان ويمكن طرح هذا المشروع بما على جانبية بطول المسافة من وحدات خدمية لخدمة المسافرين، فى إطار عقد يعطى للشركة المنفذة حق إستغلال هذا الطريق وإداراته تجارياً لفترة زمنية معينة من السنوات مع إعطاء الدولة نسبة من عائد هذا الإستغلال لحين إنقضاء هذه الفترة مقابل أن تتحمل الشركة المنفذة بجميع النفقات اللازمة لإنشاء هذا المشروع وما يستتبع ذلك من توفير الاف من فرص العمل أمام العمالة المصرية وبعد إنقضاء هذه الفتره يصبح هذا المشروع ملكاًخالصاً للدولة ، وهذا النظام معمول به فى مختلف دول العالم ويمكن إنتهاج هذا السبيل لإقامة مشروعات قومية أخرى تعود على الإقتصاد المصرى بالنفع دون تكبل ميزانية الدولة بأى إلتزامات مالية لإقامة مثل هذه المشاريع العملاقة مما يؤثر بالإيجاب بصورة كبيرة على معدلات البطالة بين القوى العاملة المصرية .

وفى إطار التحرك المصرى الدولى على الصعيدين السياسى والإقتصادى فإن السياسة التى تنتهجها الحكومة بتوجية من الرئيس مبارك تحسم قضية العلاقة بين السياسة والإقتصاد فقد أصبحت تشكل منظومة للتعامل فيما بين الدول وبعضها ولاح ذلك فى تحرك وزارة الخارجية الفعال وإنصهار المصالح الإقتصادية فى بوتقة واحدة مع الأهداف السياسية للدولة . وقد تجلى ذلك عندما شاركت مصر كاقوى دولة فى منطقة الشرق الأوسط فى مؤتمر عمان الإقتصادى فى شهر أكتوبر الماضى بوفد على مستوى عالى يضم مجموعة من الوزراء وعدد كبير من رجال الأعمال ونجحت مصر فى الحصول على تأييد كافة الدول المشاركة فى المؤتمر لأن تقوم

بتنظيم المؤتمر الإقتصادى القادم بمدينة القاهرة، وكذا فى إستضافة مقر البنك الأقليمى المزمع إنشاءه وأيضاً إستضافة مقر منظمة السياحة الإقليمية بصورة دائمة. كل هذا يعد إنتصاراً لسياسة مصر على الصعيدين الدولى والإقليمى.

ولذا فإنة يجب علينا من الآن الإستعداد التام للمشاركة فى المؤتمر الإقتصادى العالمى والذى سيشارك فية مجموعة كبيرة من دول العالم ويجب تعظيم الإستفادة من هذا المؤتمر بالترتيب الجيد والمدروس لعرض مجموعة من المشروعات العملاقة التى تخدم الإقتصاد المصرى للتوقيع عليها أثناء إنعقاد المؤتمر وبعد عمل الإتصالات المكثفة مع الدول المعنية وشرح مزايا هذه المشروعات قبل حلول وقت إنعقاد المؤتمر بفترة كافية.